الموضوع: "الحق" تحذر وتطالب مجلس أمن الأمم المتحدة بالتدخل من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في ظل تصعيد قوات الاحتلال الإسرائيلي لهجماتها ضدّ الهبّة الفلسطينية الموحّدة

بتاريخ: 14 نيسان/ إبريل 2022

العزيز/ة سعادة السفير/ة .....

تعرب مؤسسة الحق عن قلقها البالغ بخصوص التصعيدات المتزايدة ضدّ الفلسطينيين/ات الممارسة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الاستعماريون الذين جرى نقلهم بصورة غير شرعية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.[1] رصدت "الحق" تزايداً مقلقاً في عمليات القتل والهجمات والمداهمات والاعتقالات الواسعة التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس المحتلة من أجل قمع الانتفاضة الموحدة.[2] وفي الرابع من نيسان/ إبريل الحالي، أدت الزيارة الاستفزازية التي نفّذها وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد لباب العامود إلى مفاقمة تدهور الوضع في المنطقة، التي تشهد أيضاً فصلا عنصريا لاإنساني.[3]

تعرب "الحق" عن قلقها أيضاً فيما يتعلق بالبيانات التحريضية والاستفزازية التي يصدرها عدد من كبار الشخصيات السياسية في إسرائيل. ففي الثلاثين من آذار/ مارس 2022، نشر رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينيت، كلمة مسجلة مستفيضة خاطب فيها شعبه وطالب فيها المتطوعين المدنيين بالتعبئة والتسلح قائلاً: "نعمل حالياً على دراسة إطار أوسع لإدماج المتطوعين المدنيين الذين يرغبون بالمساعدة ويمكن الاستفادة منهم. ما الذي نتوقعه منكم، مواطني دولة إسرائيل؟ نتوقع أن تكونوا يقظين ومسؤولين. افتحوا أعينكم! كل من لديه رخصة حمل سلاح، فإن هذا هو الوقت المناسب لحمله".[4]

في الثامن من نيسان/ إبريل 2022، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي وما يسمى بوزير الدفاع في بيان مشترك: "إننا نمنح حرية التصرف التامة لقوات الدفاع الإسرائيلية وسلطات الأمن الإسرائيلية وكل قوى الأمن من أجل مكافحة الإرهاب. إذ إنه لا يوجد، ولن يكون، هناك أية قيود في هذه الحرب".[5] وفي اليوم الذي تلا هذا البيان، حذّر ما يسمى بوزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، من أن قوات الاحتلال الإسرائيلي سوف "تستمر وتكثّف" من عملياتها في الأرض

---

[1] توثيق مؤسسة الحق الميداني

[2] لا تزال مؤسسة الحق تجمع معلومات أخرى متعلقة بالتصعيدات الإسرائيلية المستمرة، كما ستنشر بياناً مفصلاً حال انتهاء التصعيدات.

[3] "اقتحام استفزازي: الفلسطينيون يدينون زيارة لابيد إلى باب العامود"، *تايمز أوف إسرائيل*: 4 نيسان/ إبريل 2022: 'Provocative incursion': Palestinians condemn Lapid's visit to Damascus Gate | The Times of Israel

[4] مكتب رئيس الوزراء: "كلمة مسجلة لرئيس الوزراء بينيت": 30 آذار/ مارس 2022: Recorded Statement by PM Bennett | Prime Minister's Office (www.gov.il)

[5] مكتب رئيس الوزراء: "كلمة لرئيس الوزراء بينيت مع وزير الدفاع غانتس ووزير الأمن العام بارليف في كيريا بتل أبيب": 8 نيسان/ إبريل 2022: PM Bennett's Statement at the Kirya in Tel Aviv with Defense Minister Gantz and Public Security Minister Barlev | Prime Minister's Office (www.gov.il)

الفلسطينية المحتلة.[6] وفي العاشر من نيسان/ إبريل، وفي بداية الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء، منح رئيس الوزراء القوات الإسرائيلية سلطة غير محدودة لاتخاذ أي خطوات فعلية، قائلاً: " بدأت دولة إسرائيل بالفعل في التصعيد، وأكرر أنه لن يكون هناك أية قيود على قوات الدفاع الإسرائيلية وسلطات الأمن الإسرائيلية وكل قوى الأمن".[7]

إنّ هذه الأفعال ما هي إلا دليل آخر على سياسة "إطلاق النار بغرض القتل" التي شرعها رئيس الوزراء الإسرائيلي بينيت. وفي كلمته، وضّح الأخير "كيف تمكنت قواتنا بعد ليلة طويلة من الإمساك بالإرهابي والتخلص منه. إن هذا هو ما نتوقعه من قواتنا".[8] وإننا في "الحق" قلقون بصورة خاصة من الهجمات التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي والعقوبات الجماعية في مخيم جنين للاجئين/ات، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من الفلسطينيين/ات وفرضت قيوداً على العمّال[9] وفتحت الباب أمام هدم المساكن بصورة عقابية.[10] كما أغلقت قوات الاحتلال حاجزي الجلمة وبرطعة في جنين، مما أعاق الحركة من داخل الخط الأخضر إلى جنين خلال شهر رمضان المبارك وحرم العديد من العائلات الفلسطينية المعزولة بجدار الضمّ من حقها في حرية الحركة والتنقل.[11]

في حادثين مختلفين، قتل جنود الاحتلال الإسرائيلي امرأتين؛ الأولى هي غادة إبراهيم سباتين، 45 عاماً، أرملة وأم لستة أطفال، وقد قتلها جنود الاحتلال في العاشر من نيسان/ إبريل 2022 في قرية حوسان بالقرب من بيت لحم[12] بينما لم تكن مسلحة ولم تشكّل أي خطر عليهم.[13] أما الفلسطينية الثانية فهي مها كاظم الزعتري، 25 عاماً، التي قتلتها قوات الاحتلال في الخليل بدعوى هجومها على جندي إسرائيلي.[14] إنه وإلى جانب استخدامها لسياسة إطلاق النار بغرض القتل، فإن قوات الاحتلال تحول أيضاً دون وصول أو تأخير وصول المساعدة الطبية اللازمة كسيارات إسعاف الهلال الأحمر الفلسطيني للمصابين/ات؛ ضحايا الاستخدام الإسرائيلي العشوائي وغير المتناسب للقوة،[15]

---

[6] "إسرائيل تضيق الخناق على جنين في الضفة الغربية باعتبارها مصدراً للمواجهات والإرهاب"، آرون بوكسرمان وإيمانويل فابيان: *تايمز أوف إسرائيل:* 9 نيسان/ إبريل 2022

[7] وزارة الخارجية "رئيس الوزراء بينيت يفتتح اجتماع مجلس الوزارء الأسبوعي": 10 نيسان/ إبريل 2022: PM Bennett's remarks at the start of the weekly Cabinet meeting | Ministry of Foreign Affairs (www.gov.il)

[8] مكتب رئيس الوزراء: "كلمة لرئيس الوزراء بينيت مع وزير الدفاع غانتس ووزير الأمن العام بارليف في كيريا بتل أبيب": 8 نيسان/ إبريل 2022: PM Bennett's Statement at the Kirya in Tel Aviv with Defense Minister Gantz and Public Security Minister Barlev | Prime Minister's Office (www.gov.il)

[9] "إسرائيل تفرض عقوبات جماعية في جنين": 11 نيسان/ إبريل 2022: Israel imposing 'collective punishment' on Jenin – Middle East Monitor

[10] توثيق مؤسسة الحق الميداني

[11] توثيق مؤسسة الحق الميداني

[12] توثيق مؤسسة الحق الميداني

[13] توثيق مؤسسة الحق الميداني

[14] توثيق مؤسسة الحق الميداني

[15] توثيق مؤسسة الحق الميداني

مما يهدد حياتهم/ن بصورة مباشرة. وفي الحالتين المذكورتين، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي وصول الرعاية الطبية اللازمة لهما منذ البداية.[16]

إن تدهور الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة كان محطّ ملاحظة العديد من المراقبين/ات الدوليين/ات ومنهم سفين كوبمانز، مبعوث الاتحاد الأوروبي للسلام في الشرق الأوسط،[17] وتور وينيسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط.[18] وعليه، تطالب "الحق" المجتمع الدولي باتخاذ خطوات فعلية للوقوف في وجه الهجمات والقمع الإسرائيلي المتزايد، من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. كما يتحتم على الدول أن لا تكون انتقائية في تطبيقها للقواعد العالمية للقانون الدولي. تدعو "الحق" الدول الأعضاء ومجلس الأمن في الأمم المتحدة إلى:

1- إدانة استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للقوة المفرطة والعشوائية وغير التناسبية بحق الفلسطينيين/ات في الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل قمع انتفاضتهم الموحدة؛
2- مطالبة السلطات الإسرائيلية بإلغاء سياسة "إطلاق النار بغرض القتل" المستعملة ضد الفلسطينيين/ات؛
3- المطالبة بضرورة تقديم المساعدة الطبية الفورية وغير المقيّدة لكل المصابين/ات نتيجة أعمال العنف الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛
4- إدانة عنف المستوطنين الاستعماريين بحق الشعب الفلسطيني، والمطالبة بإنهاء الحصانة التي يتمتع بها المستوطنون ووضع حد لتمويل نقلهم غير القانوني للأرض المحتلة؛
5- المطالبة بحلّ المستوطنات الاستعمارية غير القانونية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وإنهاء الاستغلال الاقتصادي الذي تمارسه الأعمال التجارية عابرة الحدود والإسرائيلية بحقّ الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني؛
6- دعوة الدول الأطراف الثالثة إلى تطبيق قوانين تحظر استيراد منتجات وخدمات المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية المقامة في الأرض المحتلة، على أن تكون مرجعيتها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334 لعام 2016، وتقرير الأمم المتحدة لعام 2020 بخصوص قاعدة بيانات الأعمال التجارية المتورطة في أنشطة معينة مرتبطة بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

---

[16] توثيق مؤسسة الحق الميداني

[17] Sven Koopmans on Twitter: "Very sad, upon my return to the Holy Land, to see a tense and dangerous situation, just at the time of religious festivities of reflection and celebration. I mourn the victims on all sides. Restraint and political progress, not more violence, must be the answer." / Twitter

[18] Tor Wennesland on Twitter: "Shocked & disturbed by the killing of an apparently unarmed #Palestine|ian woman by #Israel|i security forces in Husan/#Bethlehem, in circumstances that seem to indicate she posed no imminent threat. My deepest condolences to her family. Such acts must be thoroughly investigated." / Twitter

7- حثّ السلطات الإسرائيلية على إطلاق سراح الفلسطينيين/ات الذين اعتقلتهم تعسفياً كجزء من حملة العقوبات الجماعية التي شنتها في مدينة القدس المحتلة خلال شهر رمضان المبارك؛

8- تسليط الضوء على نظام الفصل العنصري الاستعماري الاستيطاني الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية واتخاذ خطوات فعلية وفعّالة لإنهاء هذا النظام، إلى جانب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي العسكري وضمّ الأرض الفلسطينية بحكم الواقع والقانون؛

9- دعم السلم والأمن في المنطقة من خلال الإقرار بالحق الجماعي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحق الفلسطينيين/ات في الشتات في العودة إلى وطنهم/نّ.

مع فائق الاحترام والتقدير،

شعوان جبارين

المدير العام لمؤسسة الحق